

حظر النشر: يحظر نشر التقرير التالي عن طريق البث البرقي للأبناء، أو على مواقع الإنترنت، أو بأية وسيلة أخرى حتى الساعة 00:01 بتوقيت جرينتش (أو التوقيت العالمي المنسق UTC) يوم 13 سبتمبر 2005 (الساعة 8 مساء بتوقيت واشنطن الشتوي يوم 12 سبتمبر)

تقرير عقد الصفقات لعام 2006: دول شرق أوروبا تشجع المشاريع بالإصلاحات التنظيمية النشطة ودول الشرق الأوسط وأفريقيا تتخلف عن الركب

واشنطن العاصمة، 13 سبتمبر 2005- بينما تتفنن دول شرق أوروبا في إغراء أصحاب المشاريع عن طريق إجراء إصلاحات واسعة النطاق تبسط قوانين التجارة والضرائب، مازالت دول أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، تعرقل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفرض أعباء قانونية مجهدة، والبطء في إجراء الإصلاحات، وذلك وفقا لتقرير جديد أصدرته مجموعة البنك الدولي.

وطبقا لتقرير "عقد الصفقات لعام 2006: توفير فرص العمل" - والذي تم إعداده برعاية كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهي فرع القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الدولي - فإن تلك الإصلاحات، رغم بساطتها في معظم الأحوال، يمكنها أن توفر الكثير من فرص العمل الجديدة.

"يأتي توفير فرص العمل على رأس أولويات كل الدول و بالأخص الأفقر منها. العمل أكثر لتحسين الأنظمة و مساعدة أصحاب المشاريع مفتاح خلق وظائف أكثر و نمو أكبر. وهو أيضا الطريق الرئيس لمحاربة الفقر. وستكون النساء، اللاتي يشكلن في بعض الدول النامية ما يقرب من ثلاثة أرباع العاملين، المستفيد الأكبر. وكذلك الحال بالنسبة إلى العاملين الشباب الذين يبحثون عن أول وظيفة. فالإصلاحات في دول متعددة، من صربيا والجبل الأسود إلى رواندا، يظهر الطريق إلى الأمام و بإمكاننا الإستفادة من تجربتهم." قال بول وولفويتز، رئيس مجموعة البنك الدولي.

ويتضمن التقرير السنوي، للمرة الأولى، ترتيبا عالميا لـ 155 دولة من ناحية قوانين التجارة والإصلاحات الرئيسة التي تخص المشاريع. ووفقا للتقرير، تفرض دول أفريقيا أكبر عدد من العقوبات التنظيمية على أصحاب المشاريع، إذ جاءت في المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول بطئا في إجراء الإصلاحات خلال العام الماضي. وخلال هذه الفترة أدخلت كل دولة من دول شرق أوروبا تحسينات على جانب واحد على الأقل من الجوانب المتصلة ببيئة المشاريع لديها، وتصدرت دول، مثل صربيا والجبل الأسود وجورجيا قائمة أكثر الدول التي أدخلت إصلاحات.

ويرصد التقرير مجموعة من المؤشرات التنظيمية المتصلة ببداية المشاريع وتشغيلها، والتجارة، وتسديد الضرائب، وإغلاق المشاريع، وذلك عن طريق قياس الوقت والتكلفة المرتبطان بمختلف المتطلبات الحكومية. ولا يرصد التقرير متغيرات، مثل، سياسة الاقتصاد الكلي، أو جودة مرافق البنية الأساسية، أو تقلب العملة، أو توقعات المستثمرين، أو معدلات الجريمة.

على سبيل المثال، ينبغي على صاحب مشروع في موزمبيق أن يمر بأربعة عشر إجراء منفصل تستغرق 153 يوما لتسجيل مشروع جديد. وفي سيرا ليون، إذا تم دفع كل الضرائب على المشاريع فإنها سوف تلتهم 164% من الأرباح الإجمالية لشركة ما. وفي سوريا يتطلب وصول البضائع المستوردة من ميناء الوصول إلى بوابة المصنع 63 يوما و18 مستندا و47 توقيعًا.

وبوجه عام، كانت الدول الأوروبية هي الأنشطة في إجراء الإصلاحات. وضمت قائمة الدول التي أجرت أكبر عدد من الإصلاحات في العام الماضي اثني عشر دولة؛ هي، بالترتيب، صربيا والجبل الأسود، جورجيا، فيتنام، سلوفاكيا، ألمانيا، مصر، فنلندا، رومانيا، لاتفيا، باكستان، رومانيا، و هولندا.

ويقول مايكل كلاين، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي لشؤون تنمية القطاع الخاص، وكبير الاقتصاديين فيها، "إن الكثير من الدول الأفريقية، والتي هي في أمس الحاجة للمشاريع والوظائف الجديدة، تعرض نفسها إلى توسيع الهوة بينها وبين الدول الأخرى التي تبسط قوانينها وتجعل مناخ الاستثمار فيها أكثر ملائمة لإقامة المشاريع."

ورغم ذلك، لاحظ واضعو التقرير وجود استثناءات؛ من بينها رومانيا التي تعد من الدول التي أدخلت أكثر الإصلاحات في العام الماضي، وموريشيوس أيضا أدخلت إصلاحات في عدة مجالات وتعتبر من بين الدول التي تتوفر بها أكثر الظروف الملائمة للمشاريع، فضلا عن جنوب أفريقيا. ومع ذلك، في مقابل كل ثلاثة دول أفريقية أدخلت تحسينات في مجال التنظيمات المتعلقة بالمشاريع، توجد دولة واحدة جعلتها أكثر تكلفة.

وثمة ضغوط كبيرة تقع على الحكومات في المناطق المتأثرة بالصراعات، لاسيما في مجال إيجاد فرص عمل. وتعتمد استمرارية السلام على تفكيك جماعات المتمردين المسلحة وإيجاد سبل لكسب العيش لآلاف اللاجئين والمحاربين السابقين. وللمرة الأولى في هذا العام يشمل تقرير "عقد الصفقات" بدراسة خمس دول متأثرة بالصراعات وهي: أفغانستان، وإريتريا، والعراق، والسودان، وتيمورليست. وتصدرت أفغانستان هذه الدول في إدخال الإصلاحات في العام الماضي، إذ خفضت عدد الإجراءات التي تتخذ عند البدء في المشاريع الجديدة من 28 إجراء إلى إجراء واحد فحسب، واختصرت الوقت المستغرق لإتمام العملية من 90 يوما إلى 7 أيام. ويجري أيضا تحسين البنية الأساسية للمواصلات وسجلات الممتلكات.

وقد أدخل "تقرير عقد الصفقات لعام 2006" تحديثات على تقرير العام الماضي فيما يتعلق بالمؤشرات السبعة لبيئة المشاريع؛ وهي: بدء المشروع، تعيين العاملين وفصلهم، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، إغلاق المشروع. ويوسع تقرير هذا العام نطاق البحث ليشمل 155 دولة ويضيف ثلاثة مؤشرات جديدة؛ هي: التعامل مع تراخيص المشاريع، التجارة عبر الحدود، و تسديد الضرائب.

وتعزز المؤشرات الجديدة في تقرير هذا العام أيضا الحاجة الملحة للإصلاح، لاسيما في الدول الفقيرة. وطبقا للتقرير، تفرض الدول الفقيرة أعلى الضرائب على المشاريع في العالم. ويؤدي ارتفاع الضرائب إلى تهرب المشاريع من دفعها، ومن ثم، دفعها إلى العمل بشكل غير رسمي، مما لا يؤدي على الإطلاق إلى زيادة الإيرادات. وبالمثل، يوضح التحليل أن إصلاح التكاليف الإدارية لممارسة التجارة يمكن أن يزيل عوائق كبيرة تقف أمام التصدير والاستيراد. وعلى عكس المعتقدات الشائعة، تتسبب الإجراءات الإدارية الجمركية وغيرها من الإجراءات الروتينية (والتي يطلق عليها غالبا اسم "البنية الأساسية الإجرائية") في حدوث أكثر حالات التأخير التي تعاني منها شركات التصدير والاستيراد، في حين تحدث أقل من ربع حالات التأخير بسبب مشكلات تتعلق "بالبنية الأساسية الفعلية"، مثل، سوء حالة الموانئ أو الطرق. وبالنسبة إلى أصحاب المصانع في الدول النامية، يمكن أن تمثل الأعباء الإدارية لممارسة التجارة تكاليف أكبر من التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على دخول الصادرات والواردات.

ويمكن التقرير، الذي ينشر سنويا، صناع السياسة من قياس الأداء التنظيمي بالمقارنة بالدول الأخرى، والتعلم من أفضل الممارسات المتبعة عالميا، وإعطاء الأولوية للإصلاحات. وفي الوقت الحاضر، أصبح للتقرير، في عامه الثالث، تأثيرا فعليا على الإصلاحات في بيئة المشاريع في شتى أنحاء العالم. وتقول كارلي ماكليش، وهي من المشاركين في وضع التقرير "أدت المعايير التي وضعها تقرير عقد الصفقات إلى حدوث الإصلاحات وتعزيزها في أكثر من 20 دولة. ومنذ العام الماضي، طلبت تسع حكومات أن يشمل التقرير دولهم بالتحليل".

وفيما يلي، بالترتيب، أفضل 30 دولة في العالم من ناحية مؤشر سهولة عقد الصفقات: نيوزيلندا، سنغافورة، الولايات المتحدة، كندا، النرويج، أستراليا، هونج كونج بالصين، الدنمارك، المملكة المتحدة، اليابان، أيرلندا، أيسلندا، فنلندا، السويد، ليتوانيا، إستونيا، سويسرا، بلجيكا، ألمانيا، تايلاند، ماليزيا، برتوريكو، موريشيوس، هولندا، شيلي، لاتفيا، كوريا، جنوب أفريقيا، إسرائيل، وأسبانيا.

وكل هذه الدول المتصدرة لقائمة سهولة عقد الصفقات تنظم المشاريع، ولكنها تفعل ذلك بطرق أقل تكلفة وإرهاقا. فدول شمال أوروبا، والتي تحتل جميعها مراكز في قائمة أفضل 30 دولة، تضع نظاما

ليست هينة، لكنها نظم بسيطة تساعد المشاريع على أن تكون منتجة، ولا تتدخل إلا حينما يكون ذلك ضروريا لحماية حقوق الملكية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

وفي دول شمال أوروبا أيضا، لا يمارس سوى 8% من النشاط الاقتصادي في مشاريع غير مسجلة (القطاع غير الرسمي). والسبب في ذلك أن النظم بسيطة لدرجة يسهل معها التزامها، وتتلقى المشاريع خدمات عامة ممتازة في مقابل ما تدفعه من ضرائب. فعلى سبيل المثال، تمتلك الدنمارك أفضل بنية أساسية في العالم. وتتصدر النرويج قائمة الدول وفقا لمؤشرات التنمية البشرية، تليها مباشرة السويد. ويقول سميون ديانكوف، أحد من أسهموا في كتابة التقرير "في دول شمال أوروبا، وكذلك في الدول الثلاثين الأخرى التي تصدر القائمة، لا تضطر الحكومات التي تجري إصلاحات أن تختار بين تسهيل عقد الصفقات وتوفير الحماية الاجتماعية، فإمكانها أن تفعل الاثنين معا".

ويعتمد إعداد "تقرير عقد الصفقات" على جهود أكثر من 3500 شخصا من الخبراء المحليين والاستشاريين المتخصصين في عمل المشاريع، والمحامين، والمحاسبين، والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين البارزين في شتى أنحاء العالم، الذي قدموا الدعم والمراجعة المنهجية. ويمكن الحصول على البيانات ومنهج البحث وأسماء المساهمين في التقرير من على شبكة الإنترنت.

المركز الإعلامي الإلكتروني:

يستطيع الصحفيون الاطلاع على المواد قبل انتهاء فترة حظر النشر من خلال المركز الإعلامي الإلكتروني الخاص بالبنك الدولي على الموقع التالي:

<http://media.worldbank.org/secure/>

ويمكن للصحفيين المعتمدين، الذين ليس لديهم كلمة السر، أن يطلبوها عن طريق استيفاء نموذج التسجيل على الموقع التالي:

<http://media.worldbank.org/>

ويمكن الاطلاع على تقرير العام الماضي "عقد الصفقات لعام 2005" وعلى المزيد من المعلومات على الموقع التالي:

<http://www.doingbusiness.org>

ولمزيد من المعلومات بشأن تقرير "عقد الصفقات لعام 2006"، يرجى الاتصال بالأشخاص التالي ذكرهم:

نادين غنام

رقم الهاتف: (202) 458-0482

رقم المحمول: 517-0791 (917)
البريد الإلكتروني: nsghannam@ifc.org

أو، كوري شاناهان
رقم الهاتف: 473-2258 (202)
رقم المحمول: 294-4697 (202)
البريد الإلكتروني: cshanahan@ifc.org

أو، نازانين أتاباكي
رقم الهاتف: 458-1450 (202)
رقم المحمول: 250-0726 (202)
البريد الإلكتروني: natabaki@worldbank.org

ويرجى الاتصال بالأشخاص التالي ذكرهم لطرح التساؤلات الإقليمية الخاصة بشأن تقرير "عقد الصفقات لعام 2006":

أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وجورجيا، وروسيا، وأوكرانيا، وآسيا الوسطى.
إيرينا ليخاتشيفا
رقم الهاتف: 473 1813 (202)
رقم المحمول: 247 7231 (202)
البريد الإلكتروني: ilikhachova@ifc.org

وسط وشرق أوروبا
ميريل تاك
رقم الهاتف: 473-9516 (202)
رقم المحمول: 415 1775 (202)
البريد الإلكتروني: mtuckprimdahl@worldbank.org

شرق آسيا والمحيط الهادي
ديزموند دود في هونج كونج
رقم الهاتف: 2509 8183 (852)
رقم المحمول: 6478 7749 (852)
البريد الالكتروني: ddodd@ifc.org

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
أدريانا جوميز
رقم الهاتف: 458 5204 (202)
رقم المحمول: 294 4698 (202)
البريد الالكتروني: agomez@ifc.org

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
نادين غنام
رقم الهاتف: 458-0482 (202)
رقم المحمول: 517 0795 (917)
البريد الالكتروني: nsghannam@ifc.org

جنوب آسيا
لودفينا جوزيف
رقم الهاتف: 473 7700 (202)
رقم المحمول: 294 4699 (202)
البريد الالكتروني: ljoseph@ifc.org

جنوب وغرب أوروبا
جورج شميدت
رقم الهاتف: 458 2934 (202)
رقم المحمول: 294 4854 (202)
البريد الالكتروني: gschmidt@ifc.org

دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
تيموثي كارينجتون
رقم الهاتف: 473 8133 (202)



البريد الالكتروني: tcarrington@worldbank.org